**المحاضرة (1 ) : الإطار النظري والمفاهيمي : حول ظاهرة عدم الاستقرار السياسي .**

الاستقرار : بكل ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – مؤشر على نجاح النظام السياسي ، وضرورة من ضرورات العيش الكريم لما له من اثار ايجابية على نمو وتطور الافراد والمجتمعات والدول ، وهو هدف تسعى له كل الدول والمجتمعات دون استثاء ، وتعد له الاستراتيجيات والخطط ، لانه لا يمكن لمجتمع ما ان يحقق اية تنمية اقتصادية او تعليمية او ثقافية او سياسية في غياب الاستقرار السياسي ، فهو شرط لازم للنهضة والتطور ، وضرورة
مفهوم ومعايير قياس الاستقرار السياسي :وحتى لا يكون الاستقرار السياسي موضوعاً للجدل والمزايدات السياسية ، فقد سعى العلماء والمفكرون الى وضع معايير محددة لقياس درجة الاستقرار السائدة في الدول والمجتمعات ، كما وضعوا ، في نفس الوقت ، مؤشرات لقياس عدم الاستقرار السياسي ، وهذا ما نسعى الى مناقشته في هذا الكورس من خلال تعريف مفهوم الاستقرار السياسي ، ومؤشرات قياسه ، بالاضافة الى تعريف حالة عدم الاستقرار السياسي ومؤشرات قياسه .

وهنا يشير مصطلح الاستقرار السياسي الى « قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه ، والاستجابة لمطالب الجماهير ، والتكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به ، على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره ، ويحول دون تعرضه لاية اعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي اطار الالتزام بالقواعد الدستورية « ..
وبما انه ليس هناك اتفاق بين المفكرين والاستراتيجيين حول مؤشرات الاستقرار السياسي، فقد قمنا برصد أهم المؤشرات التي وردت في هذا السياق ، والتي حولها قدر كبير من الاتفاق . وتعتبر المؤشرات التالية من اهم مؤشرات الاستقرار السياسي في الدول:
\* التكامل القومي وغياب النزعات الانفصالية والصراعات العرقية والاثنية أو محدوديتها :
ان هذا لا يعني التجانس القومي بالضرورة ، لكن المقصود هو وجود رؤية واستراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي والثقافي من شأنها تحقيق التكامل القومي في الدولة ، وحل النزاعات والقضاء على النزعات الانفصالية .
\* شرعية النظام السياسي، ويقصد بالشرعية «تبرير السلطة الحاكمة من منطق الارادة الجماعية « ، أي تقبل الشعب للسلطة الحاكمة وخضوعه لها طواعية ، وتأتي الشرعية من التجاوب المباشر والاستجابة لاحتياجات الناس والسعي لتحقيق التطلعات الوطنية .
\* قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع والدولة ضد أي أخطار خارجية محتملة ،.
\* الاستقرار الحكومي ، بمعنى عدم التغيير السريع للوزارة بمثابة مؤشر جيد على استقرار الحكم \* تشجيع المشاركة السياسية للمواطنين وفتح قنوات الاتصال بين الحكام والمحكومين ،فالمشاركة السياسية يقصد بها « الأنشطة التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر» ، ولا تقتصر المشاركة المقصودة هنا على المشاركة في مؤسسات الدولة وصناعة القرار السياسي مباشرة، بل تشمل المشاركة في الجمعيات المحلية والنقابات والمؤسسات الدينية، وكل تجمع يحوز على السلطة ويسعى للتأثير في الحياة السياسية.
\* غياب العنف واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات ، ويكون ذلك من خلال استراتيجية متكاملة تمكن من القضاء على كل أسباب النزاع والشقاق في الدولة

\* نجاح السياسات الاقتصادية للحكومة وقدرة السلطة على توفير احتياجات الناس وتمكينهم من العيش الكريم.
\* قلة النزوح الداخلي والهجرات الخارجية : لأن النزوح الداخلي يشير اما الى غياب التنمية المتوازنة حيث ينزح الناس صوب المناطق التي تتركز فيها مشروعات التنمية ، واما بحثا عن الامن حين تسود الحروب في بعض اجزاء الدولة فيلجأ المواطنون الى المناطق الامنة ، والهجرات الخارجية تكون اما لاسباب سياسية ( اللجوء السياسي) ، واما للبحث عن فرص عمل لم توفرها الدولة أو لقلة العائد منها وعدم كفايته للعيش الكريم .
\* توفر آليات للخلافة السياسية : ويقصد بها وجود آليات لانتقال السلطة والقيادة من شخص إلى آخر بطريقة سلسة وقانونية وشرعية، وإمكانية تبادل المواقع القيادية وإحلال الأشخاص بعضهم لبعض بصورة سلمية، وينبغي أن تكون الطرق سالكة ومفتوحة للصعود والهبوط وفقاً لمعايير وآليات متفق عليها ومنصوص عليها في الدستور .
\* حسن إدارة العلاقات الخارجية للدولة :من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي للدولة سوء علاقاتها الخارجية مع الجيران أو مع المجتمع الدولي ، أو مع المنظمات الدولية والاقليمية ، وذلك أما بسبب سوء ادارتها لملف السياسة الخارجية بسبب عدم كفاءة القائمين عليه ، أو بسبب الطبيعة الصراعية للنظام الحاكم ، أو بسبب عدم حرصه على اقامة علاقات طيبة مع الجيران والمجتمع الدولي والاقليمي ، او عدم وعيه بأهمية العلاقات الخارجية وتأثيرها حتى على السياسة الداخلية ، او بسبب سياسات داخلية لا ترضي الاطراف الخارجية بسبب الاضطهاد العرقي لمجموعة سكانية ، او عدم ضمان حرية العبادة لفئة معينة من السكان ، أو بسبب انتهاك حقوق الانسان ، اوبسبب اضطهاد مجموعات عرقية محددة أو فئات معينة كالمرأة مثلاً .
وفي الواقع ، هناك رأي شائع يقول إن عدم الاستقرار الداخلي في الدولة قد يقود الدولة الى مغامرات في الخارج بهدف (توحيد الجبهة الداخلية ، وتعزيز شرعية النظام الحاكم)،لكن اخرون يرفضون هذا الرأي بحجة ان الحرب لم تكن أبداً عاملا من عوامل التماسك ، بل انها قادت في كثير من الاحيان الى تفكك المجتمعات وتحلل الانظمة الحاكمة .
\* الاستقرار السلوكي : ونقصد به الثبات الايديولوجي للنظام الحاكم وعدم الانتقال المفاجئ من ايديولوجية الى اخرى .